المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢ يوليو ٢٠٠٢

نقاط الاتفاق والاختلاف مع رؤية د. أكول

تقرير المصير شرط وضمان.. ومسئوليتنا بناء وحدة حقيقية

المسألة السودانية

هذه مداخلة قيادة سودانية مرموقة، زعيم حزب الأمة، مع رؤية د. لام أكول التى نشرناها. ويتفق كاتب اليوم فى بعض تحليلات د. أكول لأسباب التعلق بمطلب تقرير المصير وفى التخطيط لمقومات وحدة سودانية حقيقية. ويضيف عليها أسبابا ومقومات جديدة. لكنه يختلف مع جوانب من الخلفية التاريخية يرى فيها «أخطاء فى الوقائع والتحليل». وتتعلق بالموقف من «المهدية». ومن بعض ما أثاره أكول عن دور الاستعمار والقوى السياسية الشمالية وقضايا اللغة والرق والمواطنة والتطبيق الدينى. وفى حين يوضح ما قامت به القوى السياسية الشمالية من نقد ذاتى حول الاستعلاء الثقافى وممارسات عدم الثقة، يلفت الى أن حركة المقاومة الجنوبية لم تجر أى نقد مماثل. ويضيف أن التيار الرئيسى لهذه الحركة يتحمل مسئوليات كبيرة بسبب طرحه مواقف لا تتحقق إلا بالأسلوب العسكرى. □

مبادرة صفحة «الحوار القومى» بـ «الأهرام» بنشر مقال د. لام أكول حول هذه القضية الحيوية مبادرة حميدة. لاسيما والرأى العام العربى لم يعهد الاستماع لقيادات جنوبية سودانية فكرية وسياسية بصورة مباشرة. إننى أشيد بهذه المبادرة، وأرجو أن تتكرر وأن تفتح الصحف العربية وأجهزة الاعلام العربية لهذه الأقلام مجالا واسعا للتعبير عن رؤاها. وتعبيرا عن الاهتمام بهذا المقال والاهتمام بالتعبير عن وجهات النظر السودانية الجنوبية فى منابر عربية، رأيت أن أعلق على مقال د. لام أكول. فكاتب المقال من المثقفين السودانيين الذين يستمتعون بوعى فكرى وسياسى كبير، ومقاله الذى كتبه صادق التعبير عن رؤى كثير من الجنوبيين. وهى رؤى لا يجدى معها تجاهلها أو الاستخفاف بها بل ينبغى الإلمام بها ومناقشتها بموضوعية واحاطة.

أبدأ فأقول إننى أتفق مع الكاتب فى بعض ما ذهب اليه فى تحليله لأسباب تتعلق بمطلب تقرير المصير، وفى تخطيطه لمقومات الوحدة الحقيقية.

أسباب التمسك بتقرير المصير

قال الكاتب «هذه الأسباب مجتمعة: نقض العهود والمواثيق، ومحاولة فرض الأسلمة والتعريب على الجنوب، وعدم اشراك الجنوبيين مشاركة حقيقية وفعالة فى ممارسة السلطة وتوزيع الثروة أدت الى فقدان الثقة بين الشمال والجنوب. من هنا جاءت دعوة الجنوبيين الى ممارستهم لحق تقرير المصير لأنه هو الحل الوحيد الذى يضع القرار فى يد المواطن الجنوبى». الى أن يقول: «إن حق تقرير المصير لا يعنى بالضرورة الانفصال. فبالنسبة للجنوبيين هو فرصة أخيرة للسودانيين للاتفاق على شروط جديدة لوحدة السودان يشعر فيها المواطن الجنوبى أنه جزء من السودان يمارس حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كغيره من المواطنين، وأن ثقافته وهويته فى أن يعبر بحرية تامة على قدم المساواة مع الثقافات والهويات الأخرى فى البلاد، هذا هو المعنى الحقيقى لمصطلح «الوحدة الطوعية». فى غياب الاتفاق قد يختار الجنوبيون خيار الانفصال. وفى هذه الحالة لا يمكن لمنصف أن يلقى اللوم عليهم لأن مطلبهم هو العدالة والمساواة. ويتحمل المسئولية كاملة من يستأثرون بالسلطة والثروة وينادون بالوحدة فى نفس الوقت. هؤلاء أشبه بمن يقصدهم المثل الانجليزى القائل باستحالة أكل الكيكة والاحتفاظ بها فى آن واحد».

هذا عرض اتفق معه جدا.، وأضيف: ان القوى السودانية الشمالية والعربية عليها أن تعى أن تقرير المصير يلعب دور شرط جزائى وهو الضمان من المناورة بالنسبة للجنوبيين. وأن أية محاولة من قوى سياسية شمالية بدعم عربى للتخلى عن فكرة تقرير المصير من جانب واحد سوف تعزز التفاف الجنوبيين حولها، أى فكرة تقرير المصير، بدعم خارجى عريض، وسوف توجد ظروفا لمواجهات أوسع. إنها سوف توسع فجوة الثقة بين الشماليين والجنوبيين وتأتى بنتائج عكسية.

مقومات الوحدة الحقيقية

اتفق مع أغلب ما أورده الكاتب تحت هذا العنوان، وأن مقومات الوحدة الحقيقية هى:

- ضرورة الاعتراف بالتعدد الدينى والاثنى والثقافى فى السودان، وأن العروبة تشكل جزءا من تلك المكونات لا بديلا لها.
- ضرورة الديمقراطية للوحدة، ففى ظلها فقط يمكن أن يتم التعايش والتلاقح السلمى بين الجماعات السودانية.
- الفيدرالية كنظام حكم لا مركزى يتيح تفويض السلطات بصورة حقيقية والاقتسام العادل فى السلطة والثروة.

وأضيف على ذلك ما اتفقت عليه القوى السياسية السودانية المعارضة للانقاذ فى مقررات أسمرا ١٩٩٥ من اعادة هيكلة الدولة على أساس قومى، واصلاح الخلل الهيكلى الذى ورثته الدولة السودانية فى الخدمة المدنية والقوات المسلحة والنظامية عموما بمقياس قومى.

ولكننى أختلف مع المقال فى بعض جوانبه، وأرى أنه يحتوى على أخطاء فى الوقائع، وفى التحليل، أتطرق لها فيما يلى:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أخطاء فى الواقع والتحليل

١ ـ الموقف من المهدية: المهدية كدعوة وثورة واجهت معارضة من كيانات قبلية ودينية كثيرة مثل الكبابيش والشكرية والشايقية والختمية والدواليب. هذه المعارضة تأسست على أن المهدية أتت بسياسات ضد الاتجاهات الثقافية السائدة فوقف ضدها التيار المحافظ فى كل جماعة، وأتت كحركة تحررية ضد الحكم التركى المصرى فوقفت ضدها

القوى المرتبطة به. لقد مثلت المهدية القومية السودانية الوليدة بمنطق عصرها، ووحدت اقليمى سودان النهر وسودان دارفور، ومدت جذورا نحو السودان الجنوبى الذى انقسم حولها مثلما انقسم الشماليون بين مؤيد ساهم فى الثورة وفى قيادتها ومعارض طالته عقوباتها. فكثير من الجنوبيين تجاوب مع المهدية وكثير من قادة المهدية كانوا من أصل جنوبى. ومثلما وجد أدب شعبى ضدها فقد وجد أدب تغنى بها، بل سمى بعض الدينكا المهدى على اسم أحد آلهتهم ويعتقدون أن روح ذلك الاله قد حلت به فبايعوه وحاربوا معه. هناك الكثير من الشماليين الذين يتساءلون نفس تساؤلات الدكتور لام حول المهدية وحول انتسابهم لها. فهى ليست قضية شمال ـ جنوب ـ. ولكنها قضية دعوة معينة للتحرر والتوحيد والتشريع. تجاوب معها سودانيون من شمال السودان وأيضا من جنوبه. وإن أنكرها آخرون.. إن وجود انقسام قبلى ودينى حول المهدية فى الشمال والجنوب لا ينفى أنها كانت الهبة السودانية فى وجه التكالب الاستعمارى على القارة، ولا أنها مثلت حركة تحررية فنشأت من صداها القومية السودانية، وكانت إرث السودان الموحد البطولى الأول. والمهدية بالمناسبة لم تكن معزولة عن محيطها الزنجى ليس فقط جنوبا ـ بل غربا ـ وقد وجد أتباع لها من تشاد ونيجيريا والسنغال ومالى كما وجد فى جنوب السودان. صحيح أن حركة البعث الثانى لم تصل إلى كل تلك المناطق بنفس الدرجة. ولكن الحقيقة هى أنها دعوة تجذرت فى الواقع السودانى بشقيه العربى والزنجى. لقد حاول مقال د. لام أكول تقويم المهدية بمقاييس زماننا هذا، متجاهلا أن الوحدة القومية ـ وحتى زمان قريب ـ كانت فى كل مكان تقوم على الارادة الغالبة. والاكراه الدينى والإثنى كان نهجا متبعا فى كل مكان. إنه يحاول تقويم تجربة فى القرن التاسع عشر بمقاييس سادت فى النصف الثانى من القرن العشرين.

٢ ـ الاستعمار والقوى السياسية فى الشمال: ليس صحيحا أن الاستعمار كان أقرب للقوى السياسية الشمالية. فبعضها اندفع مع تيار معاد للاستعمار بوضوح. والحركة التى قادها الإمام عبدالرحمن، والتى اتهمت فى ذلك الحين بمداهنة الاستعمار، اتضح من الوثائق والحقائق أنها كانت تناور لهزيمة الاستعمار بوسائل مستحدثة. حقق الإمام عبدالرحمن هذا الدور الذكى دون أن يكون قد تلقى تعليما فى مدارس الاستعمار المدنية. لقد ذكر الكاتب أن الأحزاب الشمالية كلها نشأت خارج السودان أو بايعاز من أحد طرفى الحكم الثنائى. هذا خطأ شائع مستمد من المنشور السرى الذى بعثه السكرتير الادارى فى ١٩٤٥/٤/٩ الى مديرى المديريات الشمالية وترجمته صحيفة البلاغ ترجمة غير دقيقة. والمنشور يتحدث عن نشأة حزب الأمة وموقف الادارة البريطانية منه بما يؤكد عدم علاقة الحكومة به (دكتور فيصل عبدالرحمن على طه: الحركة السياسية السودانية والصراع المصرى ـ البريطانى، ص ٢٠١ وما بعدها).

٣ ـ الجنوبيون والاستعمار: اتخذ الاستعمار الادارة الأهلية وسيلة لادارة البلاد عبر نفوذها. وكان رجال الادارة الأهلية غالبا معنيين بمصالح قبائلهم دون اهتمام بالقضايا الوطنية العامة. كان هذا شأن غالبيتهم فى الشمال والجنوب سواء بسواء. ولكن فى الشمال نشأ الوعى السياسى عبر حركة الخريجين والطور الثانى للمهدية. الجنوب لم يحظ بهذه الإضافة. فحتى مثقفيه كانوا مع خط أقرب للبريطانيين لذلك ظلت حركته السياسية حبيسة الكيانات القبلية. وعندما حاول الاستعمار الوقوف ضد المد الوطنى فى البلاد أنشأ الحزب الجمهورى الاشتراكى فى عام ١٩٥١ وحشد له تأييد كثير من زعماء العشائر فى الشمال والجنوب وشارك فيه كل

أعضاء الجنوب فى الجمعية التشريعية. صحيح القول إن الاستعمار أهمل الجنوب، بل أوضح دالى ـ المؤرخ الأمريكى ـ عنصرية الادارة البريطانية نحو الجنوبيين (ففى كتابه إمبراطورية على النيل) وخطط الاستعمار للتنمية مركزا على وسط السودان. فأوجد الخلل التنموى الموجود حاليا. ولكن المستعمر البريطانى كان يتعامل مع الجنوبيين ككارت ضغط على حلفائه المصريين. وهو مسئول عن تعميق التباين الثقافى بين الشمال والجنوب لأنه بسياسة المناطق المقفولة حارب الاسلام والثقافة العربية وقفل الجنوب ومناطق أخرى لمصلحة النفوذ التبشيرى، مما أعطى الجنوب هوية مخالفة جديدة: المسيحية والأنجلوفونية. فالادارة البريطانية شجعت التبشير المسيحى فى الجنوب (الأب جيوفيانى فى كتابه المسيحية فى السودان). هذا الخط كان واضح الانحياز ضد العروبة والاسلام. وهو الذى منع ـ مثلا ـ من أن تكتب اللغات فى الجنوب بالحرف العربى. بل نشأت وكتبت بالحرف اللاتينى وعلى أيدى المبشرين. هذا الموقف ليس منتظما فى القارة الافريقية فالعرب كانوا أقدم وجودا فيها. والحرف العربى سجل بعض لغاتها. والجنوبيون ما كان هناك ما يمنعهم من الاستفادة من الحرف العربى والتلاقح مع إخوانهم شمالا سوى تلك السياسة البريطانية المقحمة اقحاما. وكان ذلك بردة الفعل سببا فى اتجاه الحركة الشمالية المنشأ اتجاها مضادا، لذلك كانت ثلاثة من مطالب مذكرة الخريجين (١٩٤٢) موجهة لنقض تلك السياسة الاستعمارية. ربما يرى البعض فى الجنوب أن تلك السياسة كانت للحفاظ على ثقافاتهم وتطويرها. ولكن الدليل على أن الغرض لم يكن ثقافيا أو انسانيا بل كان سياسيا، هو أن اللغات غير العربية فى الشمال مثل لغات نوبة الشمال والبجة والفور وغيرها لم تحظ بتطوير مماثل.

٤ ـ اللغة العربية: ما جاء فى مقال د. لام أكول عن اللغة العربية فى السودان مغالطة. فلغات الجنوب ولهجاته عديدة. ولكن لغة التخاطب بين المثقفين هى الانجليزية. ولغة التخاطب عبر الحدود القبلية هى العربية. هذه حقيقة جعلت العربية هى لغة التخاطب مع الجنود فى الجيش الشعبى لتحرير السودان وإن كانت مكاتبات الحركة الشعبية تتم بالانجليزية. وهى لغة الكثير من أناشيد التمرين «الجلالات» للجنود. ومهما تختلف الاثنيات فى السودان فلا يجوز أن ينكر أن العربية لدى السودانيين الآن إما لغة أم أو لغة بديلة للمستعمرين أو لغة تخاطب يتعلمها الشخص اذا كثر تنقله أو احتكاكه بالآخرين حتى فى الجنوب. ومن الواضح أن الدكتور يتحدث عن تعاملات قبلية ثنائية محدودة. ولكنه لم يستطع أن ينفى أنه فى التعاملات متعددة القبائل ـ كما فى المدن والجيوش ـ فان التخاطب على المستوى الشعبى بالعربية، إضافة لذلك أن نسبة كبيرة من الجنوبيين الآن بالشمال وتتحدث بالعربية. ولو أعدت احصاءات لأعداد الجنوبيين الذين يتعاملون بالعربية، فلابد أن تعجب الدكتور الشديد من الحديث عن أن العربية لغة تخاطب للجنوبيين سيزول.

٥ ـ أسباب إخفاق مؤتمر المائدة المستديرة: ليس صحيحا أن مؤتمر المائدة المستديرة اتفق على كل شىء إلا نقطتى وحدة الجنوب واختيار الحاكم. المؤتمر أخفق لأن بعض القادة الجنوبيين طرحوا رأيا اعتبر متطرفا جدا فى ذلك الوقت هو المطالبة بتقرير المصير. وكان فى المعسكر الشمالى صقور رافضون التحول من الادارة المركزية. لذلك انهار مؤتمر المائدة المستديرة. واقترحنا فكرة الاثنى عشر وهى التى أنجزت مشروع اتفاق كامل. وبقيت النقطتان المذكورتان ـ تعيين أو انتخاب الحاكم ووحدة او تعدد ولايات الجنوب ـ وعقدنا مؤتمر كل الأحزاب السودانية فى عام ١٩٦٧ لحلهما وقد

توصل المؤتمر لمعادلة حل لهما. وهذا التحضير هو الذى اعتمد عليه نظام نميرى فى إبرام اتفاقية ١٩٧٢ كما أكد البروفيسير محمد عمر بشير فى كتابه «جنوب السودان من الصدام للسلام».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٦ ـ مسألة الرق: ليس صحيحا ان الادارة الاستعمارية اتخذت سياسة المناطق المقفولة فى اطار الغاء مؤسسة الرق. المدهش حقا هو أن المهدية التى لم تلغ الرق اتخذت سياسات مثل منع اصطياد الرقيق، ومنع تكوين جيوش خاصة، ومنع تصدير الرقيق، كانت من شأنها حصر الرق فى نطاق ضيق. بينما الادارة البريطانية التى اتخذت من إبطال الرق بعض مبررات غزو السودان تعايشت معه بدرجة مذهلة لاحظها واعترض عليها بعض الاداريين (انظر كتاب محمد ابراهيم نقد ـ علاقات الرق).

٧ ـ الاعتراف بالتعدد: قال الأخ لام إن لم يتم الاعتراف بالتباين الثقافى والدينى والعرقى بين الجنوب والشمال إلا بعد عقد من الزمان فى حكومة اكتوبر. صحيح أن الوعى بالتعدد لم يكن باكرا. وهذا ليس مستغربا فى ظل الحكم المركزى القابض وسياسة المناطق المقفولة إبان الاستعمار. فقد اخر الأول مشاركة الآخرين فى الحكم وتسبب الثانى فى وقف التلاقح والتعارف بين السودانيين. ولكن الوعى بالتعدد سبق حكومة أكتوبر بل لقد كان من ضمن أسباب الثورة نشوء تيار وسط القادة السياسيين والمفكرين الشماليين بخطأ سياسة نظام عبود فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تجاه الجنوب، وخطل محاولته فى حل المشكلة عسكريا وبفرض الأسلمة والتعريب، متجاهلا حقيقة التنوع الدينى والثقافى. لقد نشرت كتابى «مسألة جنوب السودان» فى أبريل ١٩٦٤. وقد كان ضمن الأدبيات الواعية بالتعدد الثقافى والدينى فى السودان، الداعية للحل بالوسائل السلمية.

٨ ـ المصالحة الوطنية واتفاقية أديس أبابا: قال الأخ لام أكول وهو يتحدث عن اتفاقية اديس ابابا فى فبراير ١٩٧٢: «تمتع السودان بعدها بسلام شامل دام إحدى عشرة سنة. وما كانت الحرب لتنفجر من جديد لولا أن نميرى نقض غزله بنفسه بعد المصالحة فى عام ١٩٧٧ مع الأحزاب الشمالية التى كانت تعارضه وحاربته وظلت تعارض اتفاقية أديس أبابا، بل وادعت بوجود بنود سرية فيها». وهذا ليس صحيحا. وهو ضمن طائفة من المعلومات السياسية الوهمية التى راجت وساهمت فى زيادة شقة الشك وسوء الظن بين الشماليين والجنوبيين. وقد تصدينا لها بالشرح والتصويب فى كتاب «السودان وحقوق الانسان». الأحزاب الشمالية المعنية بالمصالحة لم تكن تنتقد اتفاقية أديس أبابا من حيث هى. ولكنا قلنا فى نقد اتفاقية ١٩٧٢ أنها علقت الأمر على مصداقية نظام ديكتاتورى لا يؤمن تقلبه. والأفضل أن تؤمن هذه الاتفاقات الوطنية بموافقة كافة القوى السياسية عليها. وأن تودع فى دستور ديمقراطى لحمايتها من نزوات الحكام الديكتاتوريين الذين يدخلون فى الاتفاقات ويخرجون منها. بل دخل نظام مايو فى مواجهات عديدة فى تلك الفترة ـ بعضها مدنى وبعضها عسكرى فى الشمال ـ وإن اتفاقية أديس أبابا والمصالحة الوطنية قد أدت كل منهما لهدنة مؤقتة ولشكل من الانفتاح السياسى. ولنؤكد أيضا أن خرق اتفاقية أديس أبابا لم يكن بسبب المصالحة الوطنية. فقد تزامن خرق النظام للاتفاقيتين، بل سبق نقضه للمصالحة الوطنية خرقه لاتفاقية الجنوب. إن الحديث عن أن الاتفاق مع القوى الشمالية أدى لنقض العهد مع القوى الجنوبية ليس واهما فحسب، بل مناقض تماما للواقع فكلا الطرفين كانا ضحايا التنكر للعهد.

وفى مناسبات عديدة لاحقة قلنا ـ ومازلنا نقول ـ إن الاتفاقية اكتسبت شرعية من أنه استمدت جوهرها من تحضيرات الديمقراطية الثانية: اعمال لجنة الاثنى عشر (١٩٦٦) ومؤتمر الأحزاب السودانية (١٩٦٧) وهى حقيقة أكدها كتاب الدكتور محمد عمر بشير كما أشرنا أعلاه. وهذا ينسف الحديث عن معارضتنا لها أو لبعض بنودها.

ولهذه الأسباب مجتمعة: مناقضة مبادىء اللامركزية للطبيعة السلطوية، وتعود الأنظمة الشمولية على نقض العهود، وضرورة حماية الاتفاقيات فى دساتير قومية ديمقراطية شرعية، واشراك جميع أصحاب الرأى السياسى فى عملية السلام وضمان حمايتهم وتأييدهم لها. فاننا نرى أن أية اتفاقية سلام فى المستقبل ينبغى ألا تراهن لقرار نظام ديكتاتورى قابل للتقلبات حسب مصالحه ورؤاه السياسية. بل ينبغى أن تحظى باتفاق وطنى شامل، وأن تدخل بنودها فى دستور مقطوع بشرعيته.

٩ ـ المواطنة والتطبيق الدينى: يقول الدكتور أكول إن الذين يطرحون نظرية «المواطنة كأساس للحقوق والواجبات» لم يفلحوا فى الاقناع بامكانية التوفيق بينها وبين دواعى تطبيق منهج دينى. والشاهد أن كل الدنيا الآن حتى الشعوب عريقة الممارسة الديمقراطية لم تطرد الدين من الدولة. ان لى فى هذا الصدد كتابات كثيرة تؤكد أن الغرب وصل الى معادلة لوجود الدين فى الحياة وفى الدولة. ونحن لا نتحدث عن اقتفاء اثر الغرب فى طرده للدين ولا فى احتضانه له، ولكننا نتحدث عن مكونات المعادلة التى تجعل هناك قيودا دستورية تمنع التشريعات والسياسات والأجهزة وغيرها من التعدى على حق المواطنة، أو حقوق الانسان كما فى المواثيق الدولية، وتقنن التعايش وتمنع أن تقوم الكيانات السياسية على أسس دينية. ونعتقد أن هذا هو أقصى ما يجب أن يتحدث عنه الباحث عن حقه الانسانى العادل، التطلع لأكثر من ذلك هو تعد على حقوق الآخرين.

١٠ ـ ملاحظات عامة: المقال يساوى بين الذين اعترفوا بالتعدد فى السودان والساعين لإزالة المظالم وبين الأحاديين. وكذلك بين العهود الديمقراطية التى كان للجنوبيين فيها صوت وسعت لحل المشكلة وبين الشموليات التى فاقمت المشكلة. ويذكر نقض العهود كأنه عيب خلقى عام على الشماليين دون اشارة الى أن العهود الديمقراطية التى قطعت عهودا، أطاحت بها انقلابات تمنعها من الوفاء بها. ويتحدث عن المشكلة كأنها مواجهة شمالية جنوبية مع أن ثمة خلافات بين الشماليين فى تناولها. كما أن ثمة خلافات بين الجنوبيين من نتائجها أن ضحايا الاقتتال الجنوبى ـ جنوبى فى الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٩ أكبر من ضحايا الاقتتال الشمالى ـ جنوبى (دراسة ميدانية أجراها جوك مادوت جوك وألين هوتشنسون ـ مجلة الدراسات الافريقية سبتمبر ١٩٩٩).

هذه التصويبات كلها موثقة ويمكن الاستفاضة فى بيانها. ولكن أهم عيب فى المقال ـ فى رأيى ـ أنه يذكر أن القوى السياسية الشمالية قامت بنقد ذاتى لدورها وتجربتها، وقدمت حلولا فى مؤتمر نيروبى ١٩٩٣ وفى مؤتمر أسمرا ١٩٩٥. وقد ذخرت أدبيات تسعينيات القرن المنصرم بمفردات هذا النقد الذاتى المعترف بالاستعلاء الثقافى وبكافة الممارسات التى خلقت حائطا سميكا من عدم الثقة بين الشمال والجنوب، واستعدت بأقوى صورة ممكنة لازالتها. هذا بينما نجد حركة المقاومة الجنوبية فى أشكالها المختلفة منذ الاستقلال لم تجر نقدا ذاتيا مماثلا حول نقاط كثيرة حددتها فى كتابى «حقوق الانسان فى السودان» وأهم ما فيها اللجوء المتعجل للعمل المسلح المسنود من جهات أجنبية والاستمرار فيه حتى بعد أن تتغير الظروف الموضوعية. زعيم جنوبى وحيد هو الذى استجاب لنداء الوطن ووضع السلاح عائدا بعد ثورة أكتوبر وهو وليم دينق الذى اعتبر سقوط الحكم العسكرى وحده مساويا لايقاف العمل العسكرى فلم يطالب بأى ضمانات، وتخلف الآخرون فى عواصم الدول المجاورة، وتكررت التجربة عقب انتفاضة أبريل. إن التيار الرئيسى لحركة المقاومة الجنوبية يتحمل الآن مسئوليات كبيرة لاسيما وهو يطرح مواقف لا يمكن تحقيقها إلا بالإملاء نتيجة الانتصار العسكرى. وهو مستمر فى شكل عسكرى فى قيادة العمل وفى ادارة المناطق بصورة تدفع نحو المواجهات.□

[كاتب هذا المقال، زعيم حزب الأمة، ورئيس وزراء السودان الأسبق]□

الصادق المهدى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية